

المزهر في علوم اللغة وأنواعها

التاسع - زيادتهما مع نقصانهما كاستدْؤَقَ من الناقة .

العاشر - تغاير الحركتين كبطر بَطْرًا .

الحادي عشر - نقصان حركة وزيادة أخرى وحرف كاضرب من الضرب .

الثاني عشر - نقصان مادة وزيادة أخرى كراضع من الرضاعة .

الثالث عشر - نَقَمَ مادةً بزيادة أخرى وحركة كخاف من الخوف لأن الفاء ساكنة في خوف لعدم التركيب .

الرابع عشر - نقصان حركة وحرف وزيادة حركة فقد كعدَّ من الوَعْد فيه نقصان الواو وحركتها وزيادة كسرة .

الخامس عشر - نقصان حركة وحرف وزيادة حرف كفاخَر من الفخار نقصت ألف وزادت ألف وفتحة . وإذا ترددت الكلمةُ بين أَصْلَيْنِ في الاشتقاق طلب الترجيح وله وجوه :
أحدها - الأمكنية كَهَدَدَ علماً من الهد أو المهد فيرد إلى المهد لأن باب كرم أمكن وأوسع وأفصح وأخف من باب كَرَّ فيرجح بالأمكنية .

الثاني - كون أحد الأصلين أشرفاً لأنه أحق بالوضع له والنفوس أذكر له وأقبل كدَوْران كلمة (الله) - فيمن اشتقها - بين الاشتقاق من (أله) أو (لوه) أو (وله) : من أله أشرف وأقرب .

الثالث - كونه أظهر وأوضح كالإقبال والقبل .

الرابع - كونه أخص فيرجح على الأعم كالفضل والفضيلة وقيل عكسه .

الخامس - كونه أسهل وأحسن تصرفاً كاشتقاق المعارضة من العرض بمعنى الظهور أو من العُرْض وهو الناحية فمن الظهور أولى .

السادس - كونه أَقْرَب والآخر أبعد كالعُقار يردُّ إلى عَقْرِ الفهم لا إلى أنها تسكر فتعقر صاحبها .

السابع - كونه أليفاً كالهَدَاية بمعنى الدلالة لا بمعنى التقدم من الهَوْداي بمعنى المتقدمات .

الثامن - كونه مطلقاً فيُرجح على المقيّد كالقُرْب والمقاربة .

التاسع - كونه جوهراً والآخر عَرْضاً لا يصلح للمصدرية ولا شأنه أن يشتق منه فإن الردَّ إلى الجوهر حينئذ أولاً لأنه الأسبق فإن كان مصدراً تعيّن الردُّ إليه